الزراعة تضع مجالس إدارة مؤسساتها على المحك

قطنا: مراجعة عمل المجالس وتقييم أدائها وإشراكها في صنع القرار

العلي لـ«الوطن»: المرحلة القادمة ستشهد العديد من الإعفاءات وخاصة مديري مجالس الإدارات

| هناء غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا أهمية دور مجالس الإدارات في المؤسسات والهيئات التابعة للوزارة في متابعة الخطط التنفيذية ومراقبة أداء الإدارة الفنية لها والمشاركة في صنع القرار ودعمها بالأفكار والخطط والبرامج والخبرات.

ودعا قطنا خلال الاجتماع الذي ترأسه مع مجالس الإدارات إلى ضرورة الانتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة تفاعلية وإشراك الجهات العلمية والبحثية والاستفادة من كل التجارب الناجحة بهدف تطوير العمل، موضحاً أن الوزارة تعمل على مراجعة عمل هذه المجالس وتقييم أدائها وإشراك عدد أكبر من الفنيين فيها بهدف توسيع دائرة صنع القرار وطرح الرؤى والأفكار الجديدة.

الوزير قطنا خلال اجتماعه بداية مع مجلس إدارة المؤسسة العامة للمباقر بيّن أن دور المؤسسة يجب ألا ينحصر في الجانب الإنتاجي فقط بل يجب أن يكون لها دور بحثي لتطوير قطاع تربية الأبقار في سورية وإجراء التجارب التي تسهم في زيادة الإنتاج وتعميمها على المربين، لافتاً إلى أن مجلس إدارة المؤسسة شريك في تحديد آليات العمل المستقبلية ووضع أسس وبرامج ومعايير تنفيذية، والعمل المشترك مع المديريات المركزية المختصة في الوزارة واتخاذ قرارات ومبادرات جريئة، منوهاً بإعطاء مهلة زمنية للمجلس لتنفذ مهامه على الأرض وتقديم تقارير متكاملة بنتائج عمله.

وشدد الوزير على دور الرقابة ومحاسبة المقصرين ووضع معايير إنتاجية وفق الأسس القانونية، لافتاً إلى التشجيع على إقامة منشآت جديدة ودراسة واقع المحطات التي لا يمكن إعادة تأهيلها وطرحها للاستثمار.

وتضمنت مهام مجلس إدارة المؤسسة وضع معايير ومعدلات الأداء والخطط التفصيلية والبرامج التنفيذية التي تكفل تطوير الإنتاج ورسم سياسات وأهداف الإنتاج والتصدير والتسويق والاستثمار والعمالة والأسعار، ومتابعة عمل المنشآت لتحقيق الأهداف، وإقرار الخطة السنوية منها الاستثمارية والإنتاجية والتجارية واليد العاملة والتكاليف والتنسيق بين الشركات العامة والمنشآت التابعة لها.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال معاون وزير الزراعة رامي العلي: لدينا مؤسسات ذات طابع اقتصادي وأخرى ذات طابع إداري والهدف الذي نسعى إليه من خلال الاجتماع هو تصحيح مهام ومسار مجالس هذه الإدارات ورفع قدراتها وتوجيهها بالإطار الصحيح للعمل وفق المهام الموكلة إليها لجهة وضع السياسات الصحيحة ورفع قدرات مجالس هذه الإدارات المقصود بالسياسات وفق العلي هو زيادة الإنتاج والإنتاجية.

وأضاف لدينا /مثلاً/ مؤسسة للمباقر هذه المؤسسة ذات طابع اقتصادي وهدفها العمل على زيادة الإنتاجية سواء بالحليب واللحوم وغيرها أي يجب التركيز على برامج التغذية للوصول إلى إنتاجية أفضل لذلك من الضروري على هذه المؤسسات الالتزام بالمهام والقدرات الموكلة للمجالس إدارتها وفق السياسة العامة والأهداف الخاصة بكل مؤسسة أو هيئة سعياً إلى رفع الأداء الاقتصادي وفق الخطط والبرامج لتنفيذها.

ولدى الاستفسار منه عن وجود إعفاءات وتغيرات قادمة في مجالس الإدارات أكد العلي أن إمكانية التغير للمدراء واردة بالمطلق والمرحلة القادمة سوف تشهد بالتأكيد العديد من الإعفاءات من المهام الخاصة بمدراء مجالس الإدارات، لافتاً إلى أن الفرصة لا تزال أمامهم لشحذ الهمم ورفع المعنويات وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة من كل مؤسسة /أي خلال شهرين تقريباً/ وخاصة خلال المرحلة القادمة لأن مسار التوجيه القادم هو العمل بالاتجاه الصحيح ضمن سياسة واضحة.

ولفت الوزير إلى دور مجلس الإدارة في وضع الخطط والبرامج ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ورسم السياسة الإنتاجية للمنشأة ومعايير التنفيذ، منوهاً بإعطاء مهلة ثلاثة أشهر لمجلس الإدارة لتطبيق مهامه الموكلة إليه على الأرض وتقييم التنفيذ، وتحديد مواطن الخلل والتقصير، مؤكداً تشكيل لجنة مشتركة بين المنشأة ومؤسستي المباقر والدواجن لاستثمار الأراضي التابعة لها وتحديد المساحات القابلة للزراعة بالمحاصيل والأشجار المثمرة.

بدوره مدير عام المؤسسة العامة للمباقر تمام ديوب استعرض الخطة الإنتاجية لعمل المؤسسة خلال الربع الأول لهذا العام، حيث بلغ عدد القطيع حالياً في المؤسسة ١٨٥٩ رأساً موزعة على خمس منشآت هي جب رملة وفديو وحمص والغوطة ومسكنة منها ٨٩٧ رأس أبقار حلوب و٩٦٢ رأس قطيع نامي، وبلغ إنتاجها ١٢٢٦ طن حليب و٥٤ طن لحم و١٩٥ عدد مواليد.

وفي سياق متصل خلال اجتماع وزير الزراعة مع مجلس إدارة المؤسسة العامة لإكثار البذار أكد على الدور المهم للمؤسسة في تأمين البذار للفلاحين لتنفيذ الخطط الإنتاجية بأصناف ملائمة لكل منطقة وفق خارطة توزيع الأصناف وبمواصفات عالية الجودة، والاستفادة من الخبرات والأدوات المتوافرة لديها للنهوض في عملها على أسس علمية ودراسات اقتصادية وفق الأنظمة والقوانين، ووضع خطط لتحسن الأصناف والسلالات وتصنيفها، مؤكداً استعداد الوزارة لتقديم الدعم الفني والإداري لتعزيز دور المؤسسة وتطوير عملها، مشيراً إلى أهمية مراقبة سلوك كل الأصناف المعتمدة وبالتعاون مع البحوث الزراعية وتأثرها بالتغيرات المناخية ونشر أصناف جديدة، ومراقبة حقول القمح الإكثارية والتأكد من تطبيق جميع الشروط للحصول على بذار بنقاوة عالية.

ولفت قطنا إلى المشروع الوطني لإنتاج بذار البطاطا والمراحل الذي وصل إليه والإكثار بالنسج، وإنتاج بذار الفطر وتحسين السلالات، وتأهيل المنشآت.

وأشار قطنا إلى دور ومهام المجلس ومدى تطبيقها على الأرض والفعالية الحقيقية له في إعداد الخطط ورسم السياسات ومراقبة تنفيذها وتحديد المعايير ومعدلات الأداء التي تكفل تطوير الإنتاج، منوهاً بتحديد مدة زمنية لتقييم عمل مجلس الإدارة.

وتابع الوزير اجتماعه مع إدارة منشأة الحرية، موضحاً آلية العمل الحالية المتبعة في المنشأة وواقع المزارع التابعة لها وكيفية استثمارها ودور المجلس في إعداد الخطط وتنفيذها وتطوير العمل في المنشأة ورفع إنتاجية المحاصيل والأشجار المثمرة في مزارعه، مؤكداً أن منشأة الحرية هي منشأة اقتصادية هدفها إنتاجي وإرشادي بالدرجة الأولى، ومن المهم أن تأخذ دورها كنواة إرشادية للفلاحين وتطبيق تقنيات حديثة في تقديم الخدمات ونماذج تعليمية وإتباع أنظمة مكافحة متكاملة وإدخال أصناف جديدة ومساعدة الفلاحين على استبدال بساتينهم الهرمة ببساتين ذات أصناف ملائمة وإنتاجية عالية، وتطبيق برنامج الاعتمادية على بساتين المنشأة.

واستعرض رئيس مجلس إدارة المؤسسة رضوان حرصوني مهام المجلس ودوره في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها.

بدوره مدير عام المؤسسة حسين حاجي عبدو قدم الخطة الإنتاجية للعام الحالي من بذار القمح والشعير والعدس والحمص والفول والقطن وبذار الفطر الزراعي وبذار البطاطا المستوردة.

السوريون استهلكوا دخاناً وطنياً بقيمة ٤٨٤ مليار ليرة

صهيوني لـ«الوطن»: لم يتم تصدير أي تبوغ رغم رغبة الأسواق بشرائها

| محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية والتبغ ياسين صهيوني أن المؤسسة العامة للتبغ أنتجت خلال العام الماضي ٥٧٨١ طناً من جميع أنواع التبوغ من أصل خطتها البالغة ٨٣٠٠ طن وبنسبة تنفيذ ٧٠ بالمئة، وكانت قيمة الإنتاج الفعلي ٤٨٤ مليار ليرة على حين كانت قيمة الإنتاج المخطط ٣٧٠ مليار ليرة وتكون نسبة التنفيذ المالي ١٣١ بالمئة.

وفي تصريح لـ«الوطن» برر صهيوني انخفاض نسبة التنفيذ في الكميات إلى غياب العاملين نظراً لحدوث زلزال في العام الماضي، إضافة إلى وجود بعض الأعطال الميكانيكية والكهربائية في بعض الآلات وقدم الآلات وصعوبة تأمين قطع التبديل اللازمة والصعوبة في الحصول على المواد الأولية.

وأكد أن هناك زيادة في الإنتاج عن السنة التي سبقتها ٢٤٠ مليار ليرة أي بنسبة ١٠٠ بالمئة، مضيفاً: أما المبيعات فقد قُدرت كمية المبيعات المخططة لكامل العام الماضي بـ٨٣٠٠ طن قيمتها ٣٧٠ مليار ليرة، على حين بلغت الكمية المنفّذة فعلاً من المبيعات خلال الفترة نفسها ٥٨٨٢ طناً قيمتها ٤٦٥ مليار ليرة فتكون نسبة التنفيذ ٧١ بالمئة من حيث الكمية و١٢٦ بالمئة من حيث القيمة.

وبمقارنة قيمة المبيعات لغاية نهاية العام الماضي مع ما يقابلها في العام الذي سبقه للفترة نفسها والبالغة ٢٢٦ مليار ليرة قال: نجد هناك زيادة في القيمة مقدارها ٢٤ مليار ليرة نسبتها ١٠٦ بالمئة.

وحول إذا كان هناك تصدير لإنتاج المؤسسة بيّن رئيس الاتحاد أن المخطط لتصديره العام الماضي كان ٣٠٦ أطنان قيمتها ٢٠٥ مليارات ليرة ولم يتم تصدير أي كمية بسبب الحصار المفروض على سورية، علماً أن هناك رغبة من المستهلكين في الأسواق الخارجية بشراء التبوغ السورية.

أما بالنسبة لزراعة التبغ فبيّن صهيوني أن المؤسسة بدأت بشراء محصول التبغ من المزارعين للموسم لحالي في فرع المنطقة الساحلية وتم تشكيل ٢٦ لجنة بعد تأمين كل متطلبات هذه اللجان، موضحاً أنه تم مراعاة أماكن وجود اللجان بحيث تكون قريبة من العدد الأكبر من المزارعين وحسب التوزع الجغرافي، مع الإشارة إلى أنه يتم نقل محصول التبغ إلى المستودعات في سيارات المؤسسة وعلى نفقتها، وذلك لتخفيف الأعباء المالية على المزارعين.

وأضاف: بلغت كمية التبوغ المشتراة من المزارعين حتى بداية العام الحالي ٨٢٧ طناً قيمتها ٧٠,١٢٥ مليون ليرة بوسطي سعر شراء قدره ٨٦١٥ ليرة لكل /١/ كغ.

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة قامت بالتعاون مع الروابط الفلاحية بتوزيع مادة المازوت على الإخوة مزارعي التبغ في جميع الشعب الزراعية، إضافة لذلك وتشجيعاً للمزارعين وبغية تأمين المادة الأولية وهي التبغ الخام تم اقتراح زيادة أسعار التبوغ حيث تراوحت نسب الزيادة بين ١٨٤ إلى ٢٢٠ بالمئة.

وأكد رئيس الاتحاد أن مجلس إدارة المؤسسة وافق على الاستفادة من مخلفات التبغ التي لا يمكن استخدامها في عملية الصنع من خلال تدويرها وتحويلها إلى سماد عضوي، حيث سيتم بيعه إلى المزارعين وتحويل جزء من الربح الناتج عن عملية البيع لدعم نقابة عمال التبغ.

بنك إنترنت العقاري مفلس!

خبير اقتصادي لـ«الوطن»: عدم حل مشكلة الصرافات مؤشر عجز وضعف حكومي

| عبد الهادي شباط

رغم كل الزخم الحكومي الذي يتمتع به مشروع الدفع الإلكتروني مازال يصفه العديد من المواطنين (كمن ينفخ في قربة مخزوقة) لم تعد الاجتماعات ولا التصريحات والمؤتمرات تقنع عاملاً متقاعداً يدور معظم شوارع دمشق بحثاً عن صراف آلي (قيد الخدمة) كما لم تعد تصريحات البنك العقاري تقنع زبائنه حول خدمة (بنك الانترنت) بعد عشرات التصريحات التي لم تكن دقيقة على مدار الأشهر الأخيرة.

الدكتور شفيق عريش أوضح في تصريح لـ«الوطن» أنه لا خلاف على حسنات الدفع الإلكتروني لجهة التخفيف من التعاملات بالكاش وتخفيض الحاجة لطباعة النقود وغيرها من الحسنات، لكن المشكلة في عدم وجود بنى تحتية تسهم في إنجاح هذا المشروع معتبراً أنه لإنجاح هذا المشروع لابد من توافر أولاً الثقة بين المواطن والإدارات العامة وثانياً لابد من توافر البنية التحتية اللازمة لتنفيذ مشروعات الدفع الالكتروني وتعميمها إضافة لضمان إزالة التعقيدات وحالة البيروقراطية في تصدير وتنفيذ القرارات والتعاميم والإجراءات المرافقة لها وفي هذا الإطار شاهد الجميع ماذا حصل عند إلزام الطلاب بدفع وتسديد رسومهم الجامعية وخاصة حالة الازدحام والطوابير المخجلة أمام المصارف.

وحول الصرافات وعدم وجود حلول لهذه المشكلة المملة والتي تتكرر مع كل شهر رغم أن معظم المشكلات التي يتحدث عنها المديرون المعنيون في هذه الصرافات وخاصة في المصارف الحكومية (العقاري والتجاري) هي عدم توافر عمال تغذية وعدم توافر الكهرباء لتشغيل الصراف وعدم توافر سيارات لنقل الأموال ولا نعتقد أن مثل هذه المشكلات غير قابلة للحل وتوازي معاناة المواطنين مع خدمة الصرافات منذ أكثر من عشر سنوات على أقل تقدير.

وبين عريش أنه بحال كانت الحكومة ترغب في حل هذه المشكلة (الصرافات) ولم تجد لها حلاً فهو مؤشر واضح على حالة من العجز والضعف في الأداء في حين في حال كانت لا ترغب في (الأصل) في إيجاد الحل فالمشكلة هنا تأخذنا إلى مربعات ثانية مثل الإهمال وعدم الاهتمام.

ورغم أن مديراً في العقاري صرح لـ«الوطن» بإطلاق خدمة بنك الإنترنت اليوم لكننا لم نعد نرغب في تبني هذا التصريح بعد سلسلة من التصريحات التي لم تكن دقيقة خلال الفترة الماضية.

والذي كان يبرر دائماً عدم الالتزام بها وتأخر تفعيل خدمات الدفع الالكتروني وخاصة بنك الانترنت أنها بسبب وجود ما يزيد على ١٩ ألف (زبون) مستخدم لهذه الخدمة في العقاري على النظام المصرفي السابق وهو ما تتطلب تهجير بياناتهم للنظام المصرفي الجديد وتدقيقها واختبار فعالية الخدمة وجودتها وحالياً تم الانتهاء من مرحلة تهجير البيانات وتدقيقها وتم إجراء الاختبارات لتلافي أي ملاحظات قد تظهر بعد تفعيل الخدمة وحالياً تتم معالجة بعض الملاحظات التقنية البسيطة قبل إطلاق الخدمة.

وكان العقاري يؤكد أنه يمكن لكل المتعاملين مع المصرف العقاري (من لديهم حسابات في العقاري) الاستفادة من خدمات الدفع الالكتروني وتسديد فواتيرهم عبر التطبيق الخاص بالشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية.

مع التأكيد أن النظام المصرفي الجديد (العقاري) يعمل بدقة عالية وإتقان مع الأخذ بالحسبان أن الكثير من العمليات في «العقاري» أصبحت تنفذ آلياً وبشكل أكثر سرعة وجودة.

وحول الصرافات يصرح العقاري أنه يدرس دفاتر شروط خاصة بالتعاقد على توريد نحو ٢٠٠ صراف آلي جديد على التوازي في التوسع بعدد نقاط البيع المتاحة في مراكز ومكاتب البريد والمصرف العقاري لمن يرغب في هذه الخدمة.

أكثر من ١٥ ألف ضبط تمويني خلال ثلاثة أشهر فقط

مدير حماية المستهلك: زيادة المخالفات المضبوطة ليست دليلاً على فلتان الأسواق

| جلنار العلي

كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسام النصرش في تصريح لـ«الوطن» أن عدد الضبوط العدلية المنظمة وضبوط العينات المسحوبة من الأسواق بلغ خلال الربع الأول من العام الحالي ١٥٢٨٣ ضبطاً، وقد وصلت قيم التغريم إلى نحو ٦٣,٦ مليار ليرة، في حين وصلت قيم التسوية إلى ٤٨٦,٦ مليار ليرة.

وفي التفاصيل، ذكر النصرش أنه تم خلال ثلاثة أشهر إغلاق ١٢٠٧ فعاليات تجارية، بينما أحيل إلى القضاء ١٣٤ مخالفاً، أما عدد الشكاوى الواردة إلى مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات كلها والتي تمت معالجتها، فقد بلغ ٦٧٩ شكوى، ووصل عدد دوريات جهاز حماية المستهلك في الأسواق إلى ١٠٩٢٦ دورية.

وفي السياق، كشف النصرش أن مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار وصل عددها إلى ٧٧٩٨ مخالفة، وعدم إبراز الفواتير ١٦٤٢ مخالفة، وبيع مواد مجهولة المصدر ١٨٥ مخالفة، والامتناع عن البيع ٤١ مخالفة، أما عدد ضبوط البيع بسعر زائد فقد بلغ ٢٥٦، وفيما يخص ضبوط اللحوم، فقد وصل عدد المتعلقة باللحوم الحمراء إلى ٢١٠ مخالفات، والمتعلقة باللحوم البيضاء ٤٢٣ مخالفة، متابعاً: «كما تلقمنا ٣٠١ ضبط لمخالفة المواصفات والبيانات، و٩٧ ضبطاً، نتيجة للغش في البضاعة.

من جهة أخرى، بيّن مدير حماية المستهلك أن عدد الضبوط المتعلقة بالأفران وصل إلى ٨١٠ ضبوط، كما تم تنظيم ٨٨٤ ضبطاً متعلقاً بالاتجار بالمواد المدعومة من الدولة، ٣١٠ منها للاتجار بالدقيق التمويني، و٥٧٤ ضبطاً للاتجار بالمحروقات من غاز وبنزين ومازوت، أما عن الاتجار بالمواد الإغاثية فلم يتجاوز عدد الضبوط فيها أكثر من ١٢ ضبطاً.

ولم تخل الأسواق من وجود مواد منتهية الصلاحية، حيث كشف النصرش عن تنظيم ١٥٦ ضبطاً من هذا النوع خلال ثلاثة أشهر فقط، بينما تم تنظيم ٧١٣ مخالفة متفرقة، أما عدد الضبوط العدلية التي جرى تنظيمها وفق المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١، فقد وصل إلى ١٣٨١٣ ضبطاً، في حين وصل عدد ضبوط العينات المسحوبة للتحليل لبيان مدى مطابقتها للمواصفات ١٤٧٠ عينة، ٢٠٠ منها مخالفة، و٨٤٨ مطابقة، و٤٢٢ لا تزال قيد التحليل.

واعتبر النصرش أن زيادة الضبوط التموينية لا تعد دليلاً أو مؤشراً على فلتان الأسواق، وإنما نتيجة زيادة الرقابة التموينية خلال شهر رمضان من خلال تكثيف دوريات حماية المستهلك من جهة، والتعاون مع المجالس المحلية من جهة أخرى، مؤكداً أن كل المواد والسلع متوفرة في الأسواق ولا يوجد أي انقطاع لأي مادة، كما بدأت أسعار الخضر والفواكه بالانخفاض نتيجة بدء المواسم الزراعية، إضافة إلى استقرار أسعار الفروج، أي يوجد هناك تحسن بحال الأسواق.

> ٦٣,٦ مليار ليرة قيمة الغرامات و٤٨٦,٦ مليار قيمة التسويات